



الحمد لله

٧٠٠٠  
٠٦  
٠٦  
تلت أملا ص العرار  
لنبلغ أوروبج

عن سامي الصائمي العدل المنفذ بالدائرة القضائية  
لمحكمة الابتدائية بتونس وبها مقر مخابرات  
11 نهج بيروت - 1002 تونس البلديس

الجمهورية التونسية  
الهيئة الوطنية للاتصالات  
القرار : ع149  
تاريخ القرار: 05 جوان 2015

## ق رار

بتاريخ 05 جوان 2015، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار ع149 عدد في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

**المدعى:** شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بعمارة أورنج المركز العمراني الشمالي 1003 تونس.

## من جهة

**المدعى عليها:** شركة "أوريدو تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بحدائق البحيرة ضفاف البحيرة تونس 1053.

## من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع10 عدد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع46 عدد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع10 عدد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبقانون ع10 عدد لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الإطلاع على الأمر ع3026 عدد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر ع53 عدد المؤرخ في 10 جانفي 2014.



وبعد الإطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عد54-د الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها.

وبعد الإطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة "أورنج تونس" بتاريخ 28 ماي 2015 والمتضمّن طلبها القضاء إستعجاليا في خصوص العرض التجاري "PACK BUSINESS ADDICT" بإلزام خصيمتها بإيقاف ترويجه مع الإذن بالتنفيذ العاجل.

### من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب الراهن شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

### من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مطروقات الملف أن شركة "أورنج تونس" تقدمت بتاريخ 28 ماي 2015 بعريضة دعوى إلى الهيئة الوطنية للاتصالات سجلت بدفاترها تحت عد192-د تضمّنت ادعائها تعمّد "أوريدو تونس" تسويق عرض تجاري تحت تسمية "PACK BUSINESS ADDICT" طالبة قول ما يقتضيه القانون في شأنه وتطبيق أحكام الفصل 74 من مجلة الاتصالات الذي يمنح الهيئة صلاحية اتخاذ الإجراءات التالية بحق الضد "أوريدو تونس" مع الإذن بالتنفيذ العاجل :

- تسليط خطية مالية بنسبة رادعة تترجم إرادة المشرع ضمن تنقيح الفصل 74 من مجلة الاتصالات حين رُفّع في نسبة الخطية من 1 إلى 3 بالمائة من رقم المعاملات.
- إيقاف نشاطه المتصل بمجال المخالفات لمدة لا تزيد عن 3 أشهر ولا يمكن إعادة تعاطي النشاط إلا بعد أن يوضع حد للمخالفات موضوع النزاع وسحب كافة اللوائح الإشهارية الخاصة به.

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت "أورنج تونس" تقديم المطلب موضوع النظر الآن تضمّن تظلمها من إقدام "أوريدو تونس" على تسويق العرض التجاري تحت تسمية "PACK BUSINESS ADDICT" والذي يمكن حرفائها من المهنيين من الإنتفاع بباقة تتضمن الإمتيازات التالية :

- عرض مقابل 50 دينار في الشهر يمكّن المكتّبين من مكالمات صوتية غير محدودة نحو شبكة أوريدو، كذلك 1000 إرسالية قصيرة و5 جيفاييت أنترنات.
- عرض مقابل 100 دينار في الشهر يمكّن المكتّبين من الإستفادة من مكالمات غير محدودة صالحة نحو مختلف المشغلين وإرساليات قصيرة غير محدودة وأنترنات 3G مع سقف 10 جيفاييت.



- عرض مقابل 150 دينار في الشهر يمكن المكتتبين من التمتع بمكالمات غير محدودة لمختلف الجهات الوطنية أو الدولية (الهواتف القارة بالمنطقة وأوروبا والولايات المتحدة وكندا) وأنترنات 3G غير محدودة (20 جيجابايت) وإرساليات قصيرة غير محدودة علاوة على تمكنه من الحصول على هاتف ذكي 3G بإستهلاكه لدينار واحد إضافي،

وأكدت العارضة تعمّد خصيمتها إستغلال مركز الهيمنة الذي تحتله بالسوق والذي يراكم لها أرباحا تتيح لها البيع بأسعار مفرطة الإنخفاض مشككة في حصول العرض المذكور على موافقة الهيئة لتضمنه لتعريفه لا تغطي الكلفة الحقيقية للخدمة المعروضة ولإنتهاكه للأحكام التشريعية والترتيبية المنظمة للعروض التجارية مما يشكل حسب قولها، تهديدا لتوازن سوق الإتصالات ولنزاهة المنافسة فيه وانتهت إلى طلب القضاء إستعجاليا في خصوص العرض التجاري موضوع قضية الحال بإلزام خصيمتها بإيقاف ترويجه مع الإذن بالتنفيذ العاجل.

وحيث قدمت العارضة تأييدا لدعواها نسخة من وثيقة إخبارية إدعت أنها موضوع العرض التجاري المتظلم منه.

## الهيئة

حيث يهدف المطلب المائل إلى استصدار قرار وقتي يقضي باتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لإيقاف ترويج العرض التجاري المتظلم منه والمسمى "PACK BUSINESS ADDICT" مع الإذن بالتنفيذ العاجل .

وحيث لم تتضمن الوثائق المحتج بها أي إشارة إلى مصدرها أو إلى تاريخ إستخراجها كما لم يتوفر فيها أي معطى يسمح بالتثبت في خصائص العرض التجاري المتظلم منه الأمر الذي يحول دون إصدار قرار إعتمادا عليها.

وحيث وطالما ورد المطلب مجردا مما يثبت أو ينفي صحة ادعاءات الشركة الطالبة، فقد اتجه رفضه.

## ولهذه الأسباب

وعملا بأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن هشام بسباس، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس



عملا بالفصل 73 من مجلة الاتصالات  
يقضي رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات  
الهيئة التنفيذية على هذا القرار  
الإمضاء  
رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات  
3/3